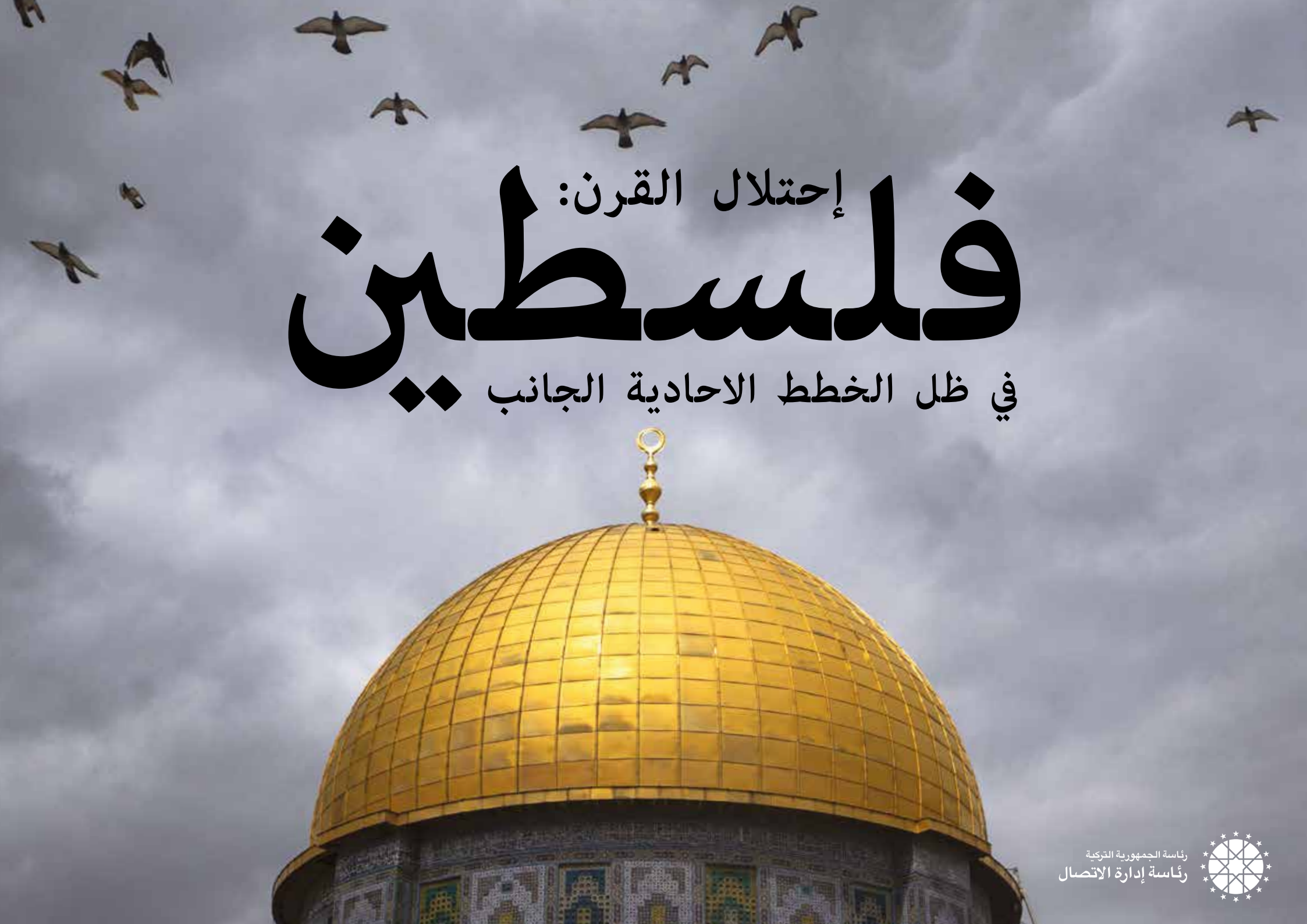

إحتلال القرن:
فلسطين
في ظل الخطط الاحادية الجانب

رئاسة الجمهورية التركية
رئاسة إدارة الاتصال

رئاسة الجمهورية التركية

رئاسة إدارة الاتصال

المقدمة

PROF. DR. FAHRETTİN ALTUN
البرفسور الدكتور/ فخر الدين ألطون
رئيس إدارة الاتصال بالجمهورية التركية

إن من أهم نتائج الحرب العالمية الأولى هي احتلال البريطانيين لفلسطين، حيث كان الناس في عهد الدولة العثمانية قد عاشوا فيها على اختلاف أديانهم وطوائفهم وجماعاتهم العرقية في سلام ورخاء لعدة قرون. ومع إقامة دولة إسرائيل و احتلالها للأراضي الفلسطينية تدريجياً غدت القضية الفلسطينية هي القضية الأهم و الأكثر تحديا في السياسة العالمية. ورغم الجلوس في طاولة المفاوضات و القيام بمحادثات السلام لمرات عديدة الى جانب المحاولات الإقليمية والعالمية ذات النوايا الحسنة أو السيئة فإن جميع تلك المساعي - للأسف - قد حوّلت القضية إلى معضلة صعبة وبعيدة عن الحل.

في البداية كانت القضية الفلسطينية- الإسرائيلية قضية إقليمية بسبب تدخل دول المنطقة وحربها مع إسرائيل ، لكنها تحولت فيما بعد إلى موضوع دولي بمشاركة منظمات عالمية كالأمم المتحدة، وقد اختلفت أبعاد القضية تماماً مع ما يسمى بخطة السلام المزعومة التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب. لأن هذه الخطة التي طرحها ترامب مع إسرائيل هي لصالح إسرائيل بالكامل وتهدف لتدمير فلسطين.

إن المذابح التي لم تتردد إسرائيل في ارتكابها والحركات العدوانية التي تشنها لاحتلال فلسطين قد تم إدانتها مرارًا وتكرارًا بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وبقرارات مجلس الأمن الدولي التي تتمتع بسلطات كبيرة لتنفيذ القوانين. ومع ذلك، بقيت هذه القرارات حبراً على ورق فقط، ولم تكن لها إنعكاسات في الميدان وعلى الأرض. في هذا الصدد، فإن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية تودي في النتيجة إلى التقليل من إحترام تلك المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وتفقدها سمعتها. إضافة إلى ذلك، هنالك مئات التقارير المعدة عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب الإسرائيلية والتي طالتها الغبار على الرفوف في مكاتب المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. وللأسف لا توجد مؤسسة دولية أو أي نظام قانوني تعترف به إسرائيل، مما يؤدي إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وفي المنطقة التي تتواجد فيها .

ليس فقط الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بل أيضًا الاتحاد الأوروبي لم يتمكنوا من الحصول على أية نتائج بشأن القضية الفلسطينية - الإسرائيلية ولم يلعبوا دورًا تاريخيًا في هذا الشأن حتى الآن. وفي هذا السياق لقد حان الوقت لأوربا وللاتحاد الأوروبي لوضع محور جدول أعمالهم الدبلوماسي بشكل قوى على الطاولة.

وهناك بعد آخر للقضية الفلسطينية في غاية الأهمية ، هو مبادرة الدول الإسلامية لهذا الموضوع. إن فلسطين التي كانت في يوم من الأيام أهم مادةٍ في جدول أعمال الدول الإسلامية والموضوع الوحيد الذي يحرك دول المنطقة أصبحت الآن وحيدة - للأسف -. حيث أن الفلسطينيين اليوم لا يجدون أي دعم من العالم الإسلامي باستثناء عدد قليل من البلدان مثل تركيا. وإن موقف بعض الدول الإسلامية التي تدعم الولايات المتحدة الأمريكية في اعترافها ونقل عاصمتها في إسرائيل إلى القدس ، ودعم خطة الاحتلال وإلحاق القدس بالكيان إنما يخلق صدمة كبيرة في نفوس شعوب المنطقة.

إن خطة السلام المزعومة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٨ كانون الثاني (يناير) ٢٠٢٠م، تهدف إلى تعقيد القضية الفلسطينية وإبعاد الدولة والشعب الفلسطينيين عن أرضيها بدلاً من حل القضية الفلسطينية الإسرائيلية. في هذا السياق فإن الخطة المعنية تهدف إلى إضفاء صفة الاحتلال الإسرائيلي الدائم والباقي ، وهذا يعني دعمها لأطروحات واستراتيجيات سياسة الدولة الدينية.

إن خطة السلام المزعومة والمنحازة إلى جانب وطرف واحد فقط، قد عالجت الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي المستمر منذ خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ وإلى يومنا هذا من المنظور الإسرائيلي فقط. وإن هذه الخطة تفرض الواقع التي أحدثته إسرائيل في الميدان من خلال الاحتلال وتتجاهل حتى القرارات الملزمة بشأن هذه المسألة. كما أن هذه الخطة تعتبر الفلسطينيين العقبة الرئيسية أمام السلام و تتجاهل الاحتلال الممنهج لإسرائيل وتراويها عن الأنظار.

على الرغم من قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس و قرارات اتفاقية أوسلو، فإن خطة السلام المزعومة هذه تدعو إلى عدم تقسيم القدس، وتمنح المدينة بشكل كامل لسيادة إسرائيل.

هذا الكتاب الذي تم تحضيره من قِبل رئاسة دائرة الاتصال في تركيا يتناول بالتفصيل النضال الفلسطيني الشريف، ومراحل الاحتلال الإسرائيلي ، والإنتهاكات القانونية الدولية المرتكبة في هذا الخصوص، وكذلك يتناول الدعم التركي لفلسطين، وكذلك خطة الاحتلال وضم القدس كاملة الى إسرائيل التي كشف عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وإلى جانب هذه العناوين فقد تم الإفصاح في هذا الكتيب عن بيانات المنظمات الدولية ورؤساء الدول حول الأمر، وكذلك طريقة معاملة تركيا لخطة السلام المزعومة.

إن رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان قال في حديثه « إن الخطة المعلنة لن تخدم السلام وحل هذه القضية، بل هي خطة لتجاهل حقوق الفلسطينيين ولإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي. إن القدس مدينة مقدسة للمسلمين، ولا يمكن أبداً القبول بالخطة التي تسلم القدس لإسرائيل.»، وهذا الحديث يعبر عن موقف تركيا التاريخي المعترض والمحذر من الأمر. إن هذه الخطة التي تنافي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي محكوم عليها بالفشل، ولا يمكن تطبيقها.

لا ينبغي السماح هذه المرة باستمرار سياسات الظلم والاحتلال والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني منذ عشرات السنين. فخطة السلام الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق الشرعية الدولية وفي إطار مراعاة الحقوق الفلسطينية أيضاً.

دعاء دخول المسجد
اللهم افتح لي أبواب رحمتك

١- فلسطين، تاريخ لإحتلال

القضية الفلسطينية هي التاريخ المشرف لكفاح الشعب من أجل تقرير المصير ، والذي يتم تجاهل وجوده وجميع حقوقه الأساسية. فلسطين هي اسم كل الأحداث المؤلمة التي يمكن أن تشهدها البشرية ، مثل الاحتلال والاستعمار والحرب والمذابح والتهجير.

اليوم، ظهرت خطة السلام المزعومة التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب كمقابل» لسياسة الاحتلال والإهمال» التي تنتهجها إسرائيل. ومن أجل فهم أفضل لما يسمى بخطة السلام هذه ، والتي قوبلت بردود فعل وقلق من قبل العديد من الدول، من المفيد أن نلقي نظرة عن قرب على تاريخ احتلال فلسطين.

وعد بلفور والإنتداب البريطاني

إن احتلال فلسطين والقدس من قبل البريطانيين واحدة من أهم عواقب الحرب العالمية الأولى ، حيث عاش الناس من مختلف الأديان والطوائف والجماعات العرقية في طمأنينة ورخاء لعدة قرون تحت حكم الدولة العثمانية. في هذه الفترة كان لرسالة وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد، وعد "إقامة دولة يهودية في الأرض الفلسطينية" آثار خطيرة على مستقبل فلسطين والمنطقة. أيدت فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية الرسالة، والتي يشار إليها باسم " وعد بلفور" في التاريخ.

بعد الاحتلال البريطاني للمنطقة ، اكتسبت الهجرة اليهودية إلى فلسطين زخماً كبيراً. أدت هذه الموجة السريعة من الهجرة والممارسات التعسفية للانتداب البريطاني إلى ظهور نزاعات دموية بين العرب واليهود في وقت قصير. تم قمع الصراعات في فلسطين فقط في عام ١٩٣٨ من قبل قوات التعزيز التي أرسلتها بريطانيا. نتج عن الاحتلال البريطاني لفلسطين لعشرين عامًا هجرة مئات الآلاف من اليهود إلى المنطقة، وتجاهل حقوق الفلسطينيين ومشكلة لا يمكن حلها لقرن آخر على الأقل.

مرحلة الأمم المتحدة في القضية الفلسطينية

أعلنت بريطانيا عام ١٩٤٧ بأنها ستنسحب من المنطقة وتنقل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. بعد هذا البيان، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطة لإنشاء دولة عربية ويهودية في فلسطين بقرارها رقم ١٨١ في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. ومع ذلك، فإن هذه الخطة لم تنفذ قط. ولم يتم قبول الخطة المعنية من قبل العرب. ولكن اليهود أعلنوا من جانب واحد إنشاء دولة إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨ ، بناءً على قرار الأمم المتحدة ١٨١.

«النكبة» وحرب العرب-إسرائيل ١٩٤٨

بعد إعلان تأسيس دولة إسرائيل، تم قبول تاريخ ١٥ مايو من قبل الفلسطينيين باسم "يوم النكبة". قتل الألاف من الفلسطينيين مع بداية مرحلة النكبة التي هي رمز للهجرة القسرية والنهب والمذابح بحقهم. ونُفي حوالي مليون شخص ، وتم تدمير ٦٧٥ قرية فلسطينية وتم تهويد المدن. بإعلان دولة إسرائيل ، زادت سرعة الهجرة اليهودية إلى المنطقة. نتيجة للصراعات التي بدأت بين الدول العربية في المنطقة وإسرائيل واستمرت حتى أكتوبر ١٩٤٩ استولى الأردن على الضفة الغربية ومصر على قطاع غزة. بينما بقي غرب القدس تحت سيطرة إسرائيل، أما القدس الشرقية، التي تضم المدينة القديمة ، أصبحت تحت سيطرة الأردن.

حرب الستة أيام ١٩٦٧

من التطورات المهمة فيما يتعلق بتاريخ احتلال فلسطين هي «حرب الستة أيام» في عام ١٩٦٧. حيث هاجمت إسرائيل مصر وسوريا والأردن في ٥ يونيو ١٩٦٧

نتيجة لإغلاق مصر لمضيق تيرانا ، الذي يربط خليج العقبة بالبحر الأحمر. في هذه الحرب التي استمرت ٦ أيام فقط تقدمت القوات الإسرائيلية إلى القرب من دمشق، ونتيجة لذلك، سحبت القوات الإسرائيلية القوات المصرية من غزة وشبه جزيرة سيناء والقوات السورية من مرتفعات الجولان والقوات الأردنية من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقامت بإحتلال هذه الأراضي. بعد حرب الستة أيام ، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار ٢٤٢. في القرار ، تم رفض الاستيلاء على الأراضي (الاحتلال) عن طريق الحرب وطُلب من إسرائيل الانسحاب من الأماكن التي استولت عليها. بعد هذه الحرب التي ضاعفت إسرائيل من الأراضي التي تسيطر عليها ، اضطر ٥٠٠ ألف فلسطيني إلى النزوح إلى الدول المجاورة كلاجئين.

حرب يوم كيبور (يوم الغفران) ١٩٧٣

بدأت مصر وسوريا عملية هجومية في يوم اليهود يوم الغفران في عام ١٩٧٣ ، لأن إسرائيل ، التي لم تعترف بقرار مجلس الأمن الدولي ولم تنسحب من الأراضي التي تحتلها. في البداية تفوقت إسرائيل التي اضطرت إلى الانسحاب من مرتفعات سيناء والجولان ولكن بتلقيها دعمًا بالذخيرة من الولايات المتحدة الأمريكية تفوقت عسكرياً وتمكنت بعد ٣ أسابيع من عبور قناة السويس إلى الغرب للتتجاوز بذلك حدود عام ١٩٦٧. تم تحقيق الهدنة في أوائل عام ١٩٧٤ نتيجة لتدخل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة.

المفاوضات وصعود اليمين المتطرف في إسرائيل

كانت المرة الأولى التي ذهب فيها ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة لتمثيل الشعب الفلسطيني في عام ١٩٧٤ وكان

خطابه نقطة تحول مهمة. ساهم خطاب عرفات في الدفاع عن الحل السلمي مساهمة مهمة في الاعتراف الدولي بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك وفي النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي شهدت السياسة الإسرائيلية في وقت لاحق ظهور هيروت اليميني المتطرف ، الذي أصبح الليكود. بعد فوز مناحيم بيغن في انتخابات عام ١٩٧٧ ، بدأت إسرائيل في زيادة مستوطناتها اليهودية غير القانونية في الضفة الغربية وغزة بسرعة. تهدف إسرائيل إلى توسيع جذورها في هذه الأراضي التي يجب أن تنسحب منها وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في بداية هذا المشروع ، كان وزير الزراعة أرييل شارون ، الذي سيتم تذكر اسمه بالمذابح في السنوات التالية.

إطار إتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨ وإتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر ١٩٧٩

وقع الرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن اتفاقية كامب ديفيد في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، تحت رعاية الرئيس الأمريكي جيمي كارتر. في هذا السياق، من المتصور إجراء مفاوضات سيشارك فيها ممثلي الأردن وفلسطين والتزام إسرائيل بمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً في فترة تمتد إلى خمس سنوات في الضفة الغربية وغزة. بعد عام من توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وافقت إسرائيل على الانسحاب الكامل من شبه جزيرة سيناء، وفي مقابلها وافقت مصر على الاعتراف بإسرائيل.

اجتياح إسرائيل للبنان ومجازر صبرا وشاتيلا

بعد شهرين من انسحاب القوات الأخيرة لإسرائيل من شبه جزيرة سيناء في عام ١٩٨٢ ، بدأ الجنود الإسرائيليون بدخول جنوب لبنان هذه المرة. بناءً على أمر أرييل شارون، الذي كان وزيراً للدفاع في ذلك الوقت، تقدم الجيش الإسرائيلي إلى بيروت وأجبر منظمة التحرير الفلسطينية على مغادرة لبنان. مع انسحاب منظمة التحرير الفلسطينية، بقيت مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ضعيفة وأصبحت عرضة لهجمات حليف إسرائيل الكتائب. بعد أن إحتلت إسرائيل بيروت الغربية في ١٥ سبتمبر قُتل المئات من الفلسطينيين في مخيمي صبرا وشاتيلا في الفترة ١٦-١٨ سبتمبر على يد الكتائب.

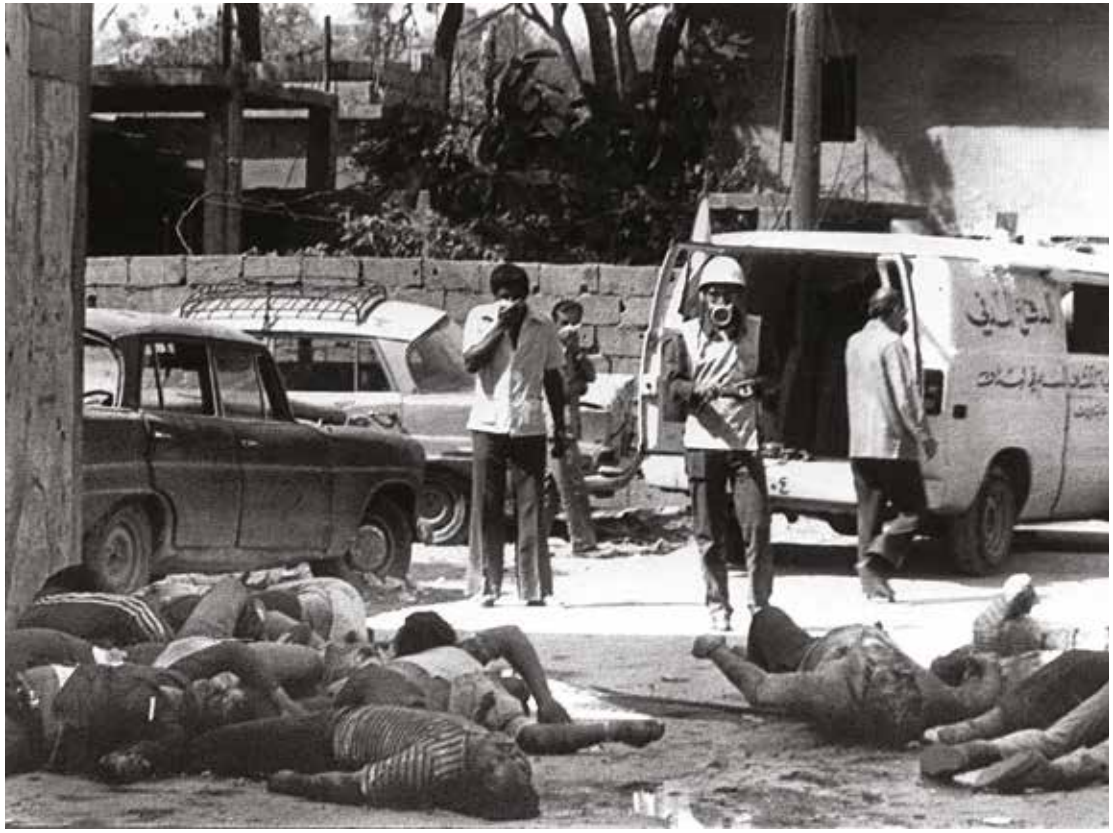

الإنتفاضة الاولى وإعلان الدولة الفلسطينية

في عام ١٩٨٧ بدأت الانتفاضة الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أُصيب ٢٠٠٠٠ شخص أو فقدوا حياتهم في الاشتباكات بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية. الانتفاضة، التي استمرت حتى عام ١٩٩٣ ، كانت محفورة في ذاكرة العالم بصور المدنيين الفلسطينيين الذين كان في أيديهم فقط المرقاع لرمي الحجارة بينما الجيش الإسرائيلي المجهز بالأسلحة الثقيلة.

كانت الخطوة الثانية في العملية التي بدأت مع الانتفاضة هي بيان الأردن، الذي تم في ٢ أغسطس ١٩٨٨ ، والذي أعلن فيه أن الأردن قد تخلى عن حقوقه السيادية على الضفة الغربية والقدس الشرقية لإحترام إرادة الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية مغايرة ومستقلة. في الواقع ، أعلن المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعه في الجزائر أنه تم إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في المنفى في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨. تركيا كانت من أوائل الدول التي إعترفت بهذه الدولة. ومع ذلك، نظرًا لعدم قبول الإعلان العام في المجتمع الدولي ، أعلن زعيم منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات إعترافه بدولة إسرائيل في ١٤ ديسمبر ١٩٨٨.

مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ ومحادثات أوسلو للسلام

ومن التطورات الهامة الأخرى في العملية التاريخية هي مؤتمر مدريد للسلام. إن مؤتمر مدريد للسلام ، الذي انعقد في الأشهر التالية لنهاية حرب الخليج، دخل في التاريخ باعتباره الاجتماع الأول الذي جمع وفود إسرائيل وسوريا والأردن ولبنان وفلسطين على طاولة المفاوضات. في أعقاب مؤتمر مدريد للسلام ، عقدت محادثات سرية بين إسرائيل وفلسطين في أوسلو في عام ١٩٩٣ ، وتم توقيع اتفاقين بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، المعروفة باسم اتفاقات أوسلو في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٥. في هذا الإطار، تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة كترتيب مؤقت لمدة خمس سنوات ولكنه لم يتم إحراز أي تقدم في هذه العملية.

الإنتفاضة الثانية ومبادرة السلام العربية

لقد دخل الشعب الفلسطيني القرن الحادي والعشرين في خيبة أمل لعدم تحقيق أي نتائج لسنوات من جهود التفاوض والاتفاق

والتعرض لهجمات منهجية من قبل المتطرفين الإسرائيليين. في عام ٢٠٠٠ ، بعد زيارة زعيم حزب الليكود المعارض أرييل شارون للحريم الشريف. بدأت حركة المقاومة ، التي تسمى الانتفاضة الثانية أو إنتفاضة الأقصى.

عقدت قمة جامعة الدول العربية في بيروت في مارس ٢٠٠٢. وتم تبني مبادرة ولي عهد المملكة العربية السعودية ، عبد الله ، والتي تنص أنه إذا تمت عودة إسرائيل إلى حدودها قبل عام ١٩٦٧ وتم حل مشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ ، وفي مقابل تأكيد إسرائيل أنها انسحبت من جميع الأراضي التي تحتلها في مرتفعات الجولان وجنوب لبنان وكذلك العودة إلى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وإنشاء دولة فلسطينية عاصمتها القدس على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين وقد سميت هذه المبادرة بإسم « خطة السلام العربية». والتي ستقابل الدول العربية في حال إمتثال إسرائيل لما تم ذكره فستقوم الدول العربية بتطبيع العلاقات مع إسرائيل.

في نفس الفترة ، احتلت إسرائيل الضفة الغربية بأكملها تقريبًا. أما عام ٢٠٠٢ كان بالنسبة للفلسطينيين عام غارات متواصلة وحظر للتجوال في الشوارع طويل الأمد. أعلنت منظمة العفو الدولية عام ٢٠٠٢ أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب في هجمات نفذت في جنين ونابلس.

اللجنة الرباعية للشرق الأوسط وشرم الشيخ وأنابوليس

نتيجة لتصاعد التوترات والعنف في الشرق الأوسط ، تم بمبادرة إسبانية تشكيل اللجنة الرباعية للشرق الأوسط في أبريل ٢٠٠٢ ، بمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل لعب دور الوساطة في عملية السلام في الشرق الأوسط. على الرغم من أن اللجنة الرباعية قدمت خريطة الطريق في عام ٢٠٠٣ ، إلا أنها لم تتمكن من لعب الدور المتوقع في دفع عملية السلام إلى الأمام.

كما عقدت اجتماعات بين فلسطين وإسرائيل في شرم الشيخ عام ٢٠٠٥ وفي أنابوليس بالولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٧. ومع ذلك فإن موقف إسرائيل الغير قابل للتفاوض نتيجة الوضع في الحكومة وكذلك تأثيرات الجماعات اليمينية المتطرفة على الرأي العام الإسرائيلي حال دون سلوك خطوات إيجابية في عملية السلام.

الهجوم على غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: عملية «الرصاص المصبوب»

على الرغم من أن الأبعاد الثلاثة لعملية السلام في الشرق الأوسط (إسرائيل - فلسطين ، إسرائيل - سوريا ، إسرائيل - لبنان) اكتسبت

تسارعاً في عام ٢٠٠٨ ، غير أن قيام إسرائيل في ديسمبر ٢٠٠٨ - يناير ٢٠٠٩ بالعملية العسكرية ضد لقطاع غزة في إسرائيل والتي أسمتها «الرصاص المصبوب» أدت إلى فشل محادثات السلام. العملية العسكرية التي شملت أيضًا الدبابات عرت حدود غزة في ٣ يناير إنتهت في ١٨ يناير. ونتيجة للاحتلال والقصف الذي استمر ٢٢ يومًا توفي على الأقل ١٥٠٠ شخصاً بينهم ٣٥٥ طفلًا وأصيب ٧٠٠٠ شخص وتم تدمير ٤٠٠٠ منزل في قطاع غزة.

توقفت المحادثات الإسرائيلية الفلسطينية والتي شملت ما مجموعه ست قضايا (القدس والمستوطنات والحدود واللاجئين والأمن والمياه) بسبب أزمة غزة في أواخر عام ٢٠٠٨. وقد أشار الرئيس الأمريكي أوباما، الذي تولى منصبه في أوائل عام ٢٠٠٩ إلى أنه سوف يتبع سياسة نشطة نحو دفع عملية السلام. ومع ذلك، فإن موقف الحكومة التي تأسست في عام ٢٠٠٩ تحت قيادة نتنياهو المستمر تجاه الحفاظ على أنشطتها الاستيطانية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، كان السبب الرئيسي وراء عرقلة التقدم في البعد الفلسطيني الإسرائيلي.

الهجوم على غزة ٢٠١٤: عملية الخط الواقي

في ٨ تموز (يوليو) ٢٠١٤ ، شنت إسرائيل غارة جوية وبرية وبحرية جديدة على غزة في شهر رمضان المبارك لدى المسلمين. هذه الهجمات أُنتقدت من قبل الكثير من الدول والتي أرادت وضع حد لها وحيث توفي فيها ١٨٩٨ شخصاً من بينهم ٤٣٤ طفلاً و ٢٤٦ امرأة و ٧٩ من كبار السن. وُجرح ٩ آلاف و ٨٥٢ شخصاً بينهم ألفان و ٨٧٧ طفلاً ، ١٩٢٧ امرأة و ٣٧٤ مسناً . أعلن على إثر هذه الهجمات الحداد العام في تركيا لمدة ثلاثة أيام وليوم واحد في باكستان.

نقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها في إسرائيل إلى القدس

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٦ ديسمبر ٢٠١٧ أنه يعترف بالقدس كعاصمة لإسرائيل وأنه سينقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

MILANO

OIC
EXTRAORDINARY SUMMIT
ISTANBUL
13 DECEMBER 2017

اعتماداً على هذه التطورات على القدس وبناءً على دعوة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان لإجتماع القمة السادسة الإستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي وقد إستضافته تركيا تحت شعار «الحركة معاً للتضامن مع القدس» في اسطنبول يوم ١٣ ديسمبر ٢٠١٧. وتم قبول «البيان الختامي وإعلان اسطنبول» في نهاية القمة الاستثنائية. حيث تم في البيان الختامي رفض وإدانة البيان غير القانوني الصادر عن الإدارة الأمريكية بشأن وضع القدس.

بالإضافة إلى ذلك ، قدمت مصر، ممثلة المجموعة العربية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مشروع قرارها بشأن القدس إلى مجلس الأمن الدولي في ١٦ ديسمبر. حصل المشروع، الذي تم التصويت عليه في ١٨ ديسمبر على تأييد ١٤ عضواً في حين تم رفضه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي إستعملت حق النقض (الفيتو) ضده.

بناء على طلب تركيا بصفتها رئيسة الدورة لمنظمة التعاون الإسلامي وكذلك اليمن بإسم المجموعة العربية عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧. وتم في الجلسة قبول مذكرة القرار الذي كان بعنوان «وضع القدس». الذي تم تقديمه من قبل تركيا واليمن.

ومع ذلك ، تم افتتاح السفارة الأمريكية بحفل مراسم في ١٤ مايو ٢٠١٨. بعد الولايات المتحدة الأمريكية ، نقلت غواتيمالا أيضاً سفارتها إلى القدس.

إذا تم النظر إلى العملية التاريخية برمتها والتي تستغرق حوالي قرن كامل؛ يمكن رؤية موقف إسرائيل الواضح للغاية تجاه فلسطين والمنطقة. هذا الموقف تسبب في معاناة كبيرة مثل فقدان أرواح الآلاف من الفلسطينيين وطرد ملايين الأشخاص من منازلهم. وقد منع هذا الموقف المنطقة والشرق الأوسط من أن تكونا أراض آمنة. لقد حافظت إسرائيل على مدى تاريخها على موقفها الإحتلالية حتى أثناء تواجدها على طاولة المفاوضات مع الأطراف وواصلت هجماتها على فلسطين والمنطقة.

٢- قرارات الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية أحد بنود جدول الأعمال الرئيسية لمختلف المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ولدى هذه المنظمات الدولية المئات من القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية التي تبرز قراراتها بشأن القضية الفلسطينية.

هنالك العديد من القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة فقط بشأن القضية الفلسطينية.

في حين تكون القرارات التي تتخذها الجمعية العامة في إطار الأمم المتحدة هي قرارات توصية ، فإن القرارات التي يتخذها مجلس الأمن تكون ملزمة. ومع ذلك، يُرى أن بعض المذكرات التي أُحيلت إلى جدول أعمال مجلس الأمن لم تتحول إلى قرار بسبب استخدام حق النقض (الفيتو) أوعدم تنفيذ بعض القرارات المتخذة. لذلك، يمكن القول أن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي لا يوجد فيها حق النقض ويمكن لجميع الدول الأعضاء التصويت فيها، تمثل أيضًا الضمير الدولي في القضية الفلسطينية.

يبدو أن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية تتركز عمومًا في ثلاث نقاط تشكل المعايير الأساسية للقضية الفلسطينية: الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ووضع القدس.

في إطار الأمم المتحدة ، تم القبول بقرارات مهمة بشأن القضية الفلسطينية. كان أول هذه القرارات هو القرار رقم ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧. هذا القرار، المعروف أيضاً باسم «قرار التقسيم»، يتوخى إنشاء دولة عربية ويهودية في فلسطين في ترتيب تتمتع فيه القدس بوضع خاص (corpus seperantum).

بعد هذا القرار، اتخذ مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة المئات من القرارات فيما يتعلق بالمشاكل التي كان سببها أساساً احتلال إسرائيل لفلسطين. يُرى أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) استخدموا حق النقض (الفيتو) في بعض القرارات المتعلقة باحتلال إسرائيل لفلسطين وانعكاساتها.

في هذا الإطار ، يعد القرار رقم ٢٤٢ الذي اتخذه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ بعد حرب عام ١٩٦٧، عندما احتلت إسرائيل ٨٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية،

هو القرار المرجعي الأساسي في جميع مبادرات السلام تقريباً حول القضية الفلسطينية. حيث ينص هذا القرار على انسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة (الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء) و حل مشكلة اللاجئين بشكل عادل وتعايش بلدان المنطقة داخل حدود آمنة.

بعد الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٣ ، دعا قرار مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ إلى تنفيذ القرار ٢٤٢.

قرار مجلس الأمن رقم ١٣٩٧ ، المتخذ في ١٢ مارس ٢٠٠٢ ، مع الإشارة إلى القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ مهم من حيث التأكيد على حل القضية الفلسطينية على أساس الدولتين.

على الرغم من وجود العشرات من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة بشأن وضع القدس والاحتلال الإسرائيلي للقدس، فإن أبرز قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكد على وضع الاحتلال الإسرائيلي في القدس. وقد شدد قرار مجلس الأمن الدولي الصادر في ٣٠ يونيو ١٩٨٠ ، على أن ضم القدس وإعلانها ما يسمى بالعاصمة أمر غير نافذ.

٣- دعم تركيا للقضية الفلسطينية

تعتبر تركيا من أكبر الدول الداعمة للقضية الفلسطينية العادلة والنضال من أجل الحقوق. وأكبر دليل واضح على دعم تركيا يظهر جلياً من خلال مواقفها في إجتماعات الإمم المتحدة. فقد صوتت تركيا منذ السيتينيات لصالح فلسطين في جميع هذه الإجتماعات.

لقد وقفت تركيا دوماً إلى جانب فلسطين في كافة المراحل التاريخية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وخطت بكل حزم سياسياً ودبلوسياً في هذا المجال. فيما يلي بعض من هذه الخطوات:

- بدأ حوار تركيا مع منظمة التحرير الفلسطينية في قمة الدول الإسلامية في عام ١٩٦٩ واستمر بشكل متزايد. وقد تم إستقبال ياسرعرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في أنقرة عام ١٩٧٩ وتم يعدها فتح ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية بأنقرة.

- قيام إسرائيل بإحتلال القدس الشرقية في عام ١٩٨٠، وإعلانها القدس المشتركة عاصمة لها قوبل برفض دائم من قبل تركيا. حيث أكدت تركيا بأنها لن تقبل بهذا القرار وقامت بالإعلان بتخفيض مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى أدنى مرتبة.

- وقفت تركيا مع الفلسطينيين وقت الإنتفاضة. وقد أعلنت تركيا أنها تدعم محادثات السلام في محادثات أوسلو وإتقاقية أوسلو وافادت بأنها تدعم الحل السلمي القائم حل القضية الفسطينية على أساس الدولتين مع الحفاظ على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

- لقد كانت ردة فعل تركيا من أكثر الردود القوية ضد ما قامت به إسرائيل في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٨ بقتل أكثر من ١٠٠٠ فلسطيني وإصابة أكثر من ٤٠٠٠ أخرين في هجومها على غزة. كما قامت تركيا بتوجيه نداء إلى الرأي العام العالمي لأخذ مسؤولياته ضد التعسفات والمجازر الإسرائيلية المرتكبة ضد الفلسطينيين.

WORLD ECONOMIC FORUM
IGNATIUS
ERDOGAN
PERES
BAN KI-MOON
MOUSSA

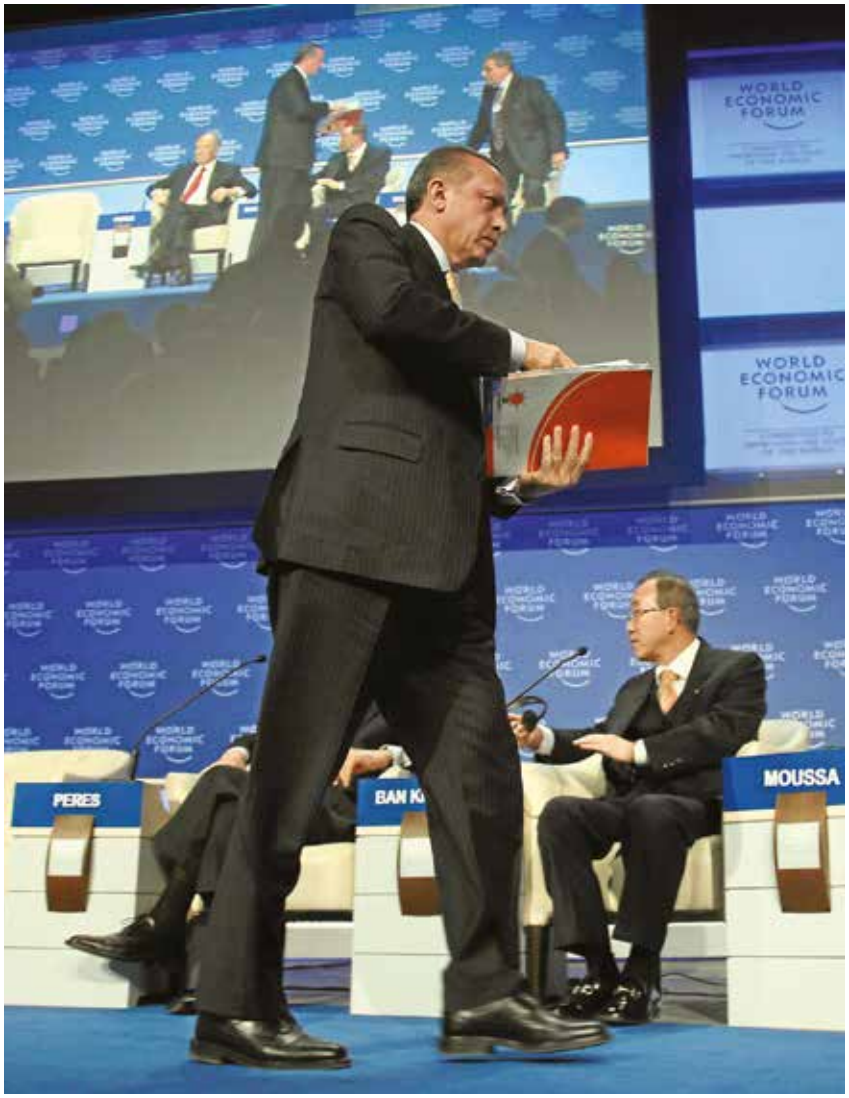

يعتبر ٢٩ يناير ٢٠٠٩ تاريخاً مهماً من حيث عودة القضية الفلسطينية الى الأجندة العالمية. فالموقف الذي إتخذه السيد رجب طيب أردوغان في قمة دافوس عندما كان رئيساً للوزراء ومداخلته المعروفة بـ»دقيقة واحدة» ضد الأكاذيب التي تحدث عنها رئيس الجمهورية الإسرائيلي شمعون بيريز عندما أخذ يمدح الإحتلال, فقد أصبح موقف أردوغان شعاراً لدعم تركيا للقضية الفلسطينية وكفاح شعبها. فلقد أسمع أردوغان العالم بصوت عال الرأي العام العالمي بالتصرفات الإسرائيلية الكامنة بالإحتلال والتعسفات الإنسانية التي تقوم بها:

«أنت تعلم جيدًا عندما يتعلق الأمر بالقتل. أعرف جيدًا كيف قتلت الأطفال على الشواطئ وكيف أطلقت عليهم النار ».

أشار أردوغان بأمثلة من التوراة إلى أن إسرائيل نفسها لا تمتثل للتوراة وأسمع للعالم أجمع أن تركيا تقف من دون خوف إلى جانب المظلوم وكما أشار إلى الإزدواجية في الندوة التي حضرها وقام بترك هذه الجلسة. بعد هذه الحادثة التي جرت في قمة دافوس أصبح الظلم الذي تقوم به إسرائيل معروف لعالم أكثر وأكثر.

التطور المهم الآخر في القضية الفلسطينية هو الهجوم على أسطول الحرية لغزة. حيث تعرض إسطول الحرية المتوجه إلى غزة والذي ضم فيه سفينة مافي مرمرة وسفيندوني وتشالينجر

الأول وإلفثيري ميسوجيوس وسفينة غزة -١ وسفينة دفنة- واي هذا الإسطول الذي انطلق ضد المأساة الإنسانية والحصار المطبق على غزة تعرض لهجوم من قبل إسرائيل في المياه الدولية بتاريخ ٣١ مايو ٢٠١٠. وأسفر هذا الهجوم عن استشهاد عشرة مواطنين أتراك على متن سفينة مافي مرمرة على يد جنود إسرائيليين. ونتيجة لذلك، سحبت تركيا وثلاث دول سفرائها من إسرائيل. وخفضت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى السكرتير الثاني. وقد طالبت تركيا إسرائيل بثلاثة شروط لتطبيع العلاقات معها وكان من بين هذه الشروط رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

بعد إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، دونالد ترامب في ٦ ديسمبر ٢٠١٧ الاعتراف بأن القدس عاصمة إسرائيل و أنه سينقل سفارته إلى القدس أعلنت تركيا بأن هذا القرار يعد انتهاكاً للقانون الدولي ووصفته بأنه لا يمكن القبول به أبداً. كما كانت تركيا رائدةً بتسخير الجهود الدبلوماسية، حيث قامت بإستضافة القمة الإستثنائية السادسة لمنظمة التعاون الإسلامي بإسطنبول بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧ تحت عنوان «التحرك معاً للتضامن مع القدس». وقد شارك في هذه القمة الإستثنائية ١٨ رئيساً للجمهورية ومساعد لرئيس الجمهورية وثلاثة رؤساء برلمانات وخمسة رؤساء وزراء و ٢٦ وزيراً للخارجية.

1947'den günümüze Filistin toprakları
Yahudi yerleşimleri
Filistin toprakları
İsrail toprakları
Filistin toprakları
İsrail toprakları
Filistin toprakları
İsrail toprakları ve işgal edilmiş bölgeler
Filistin toprakları
FİLİSTİN
İSRAİL
İSRAİL
İSRAİL
1947
Paylaşım Planı, 1947
1949-1967
Güncel durum

بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل الولايات المتحدة ضد مشروع قرار القدس في إجتماع مجلس الأمن الدولي يوم ١٨ ديسمبر ٢٠١٧ وبطلب من تركيا واليمن تم عقد الإجتماع العاشر الإستثنائي الطارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١ ديسمبر ٢٠١٧. اعتمد القرار المعنون بـ»وضع القدس» في الجلسة بأغلبية ١٢٨ صوتًا إيجابيًا وامتناع ٣٥ عن التصويت مع ٩ أصوات سلبية.

بعد قيام الجنود الإسرائيليين بمقاومة قاسية ضد الإحتجاجات التي حصلت مقابل إفتتاح الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها بالقدس قامت تركيا بإستضافة القمة الإستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي ليتم عقدها بتاريخ ١٨ مايو ٢٠١٨. ومن خلال البيان الختامي الذي تم قبوله تمت الإفادة بعدم القبول مرة أخرى بنقل الولايات المتحدة الأمريكية سفارتها إلى القدس وأنه أمر غير قانوني وتم التنديد بالإجراءات التعسفية القاسية التي أبدتها إسرائيل ضد المحتجين الفلسطينيين الأبرياء أصحاب الحق بالإحتجاج. وكما تم في البيان الختامي أيضاً توجيه النداء للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لفتح ملفات تحقيق مستقلة وشفافة ضد الجرائم التي ترتكبها إسرائيل.

ولأجل حماية الفلسطينيين فيما يتعلق بنفس الموضوع وبعد إستعمال الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي للأمم المتحدة تقدمت تركيا والجزائر بمشروع قرار مشابه لعقد إجتماع إستثنائي طارئ للجمعية العامة بتاريخ ١٣ يونيو ٢٠١٨. وقد كان داخل هذه المشروع الطلب بمحاسبة الذين يرتكبون المجازر بحق الفلسطينيين المتظاهرين بشكل سلمي منذ تاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٨ وطلب حتى الحماية الدولية إن لزم الأمر لضمان الردع الكافي لعدم تكرار هذه التصرفات. وقد تم قبول مشروع القرار في الجلسة الإستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة من قبل ١٢٠ عضواً في حين إمتنع ٤٥ عضواً عن التصويت مع ٨ أصوات كانت ضد مشروع القرار.

٤- هدف ومحتوى ما يسمى بخطة السلام

إن إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠٢٠ عن ما يسمى بـ «خطة السلام» تحت عنوان «السلام من أجل الرفاهية: رؤيا لتحسين حياة الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني» إنما هي خطوة لنقل القضية الفلسطينية- الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة على المستوى الإقليمي والدولي. إن هذه الخطوة إنما لبعيدة عن حل المشاكل الفلسطينية- الإسرائيلية وكما تزيد بنفس الوقت من عرقلة هذه القضية أكثر فأكثر وتهدف أيضاً إلى نزع الأراضي من يد الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. ومن هذا المنطلق فإن هذه الخطة المعنية تعني الإبقاء الدائم على الإحتلال الإسرائيلي وكما تعني دعم الإستراتيجيات المتعلقة بالطروحات الدولة الدينية المتطرفة لإسرائيل.

هذه الخطة المزعومة التي تم تحضيرها من طرف واحد و منحاز وبعيدة كل البعد عن الحقيقة إنما تنظر فقط من وجهة نظر إسرائيل إلى اليوم منذ خطة التقسيم المنوط عنها عام ١٩٤٧ من قبل الأمم المتحدة حول الإختلاف الفلسطيني- الإسرائيلي.

فإسرائيل تريد الوضع الذي أنشأته في الميدان عن طريق الإحتلال وفرض القبول بهذا الوضع وأن يتم غض النظر عن القرارات الملزمة لها والمتخذة في هذا المجال. إن هذه الخطة ترى أن الفلسطينيين هم أساس المشكلة امام السلام وتغض النظر عن التطلعات الإحتلالية لإسرائيل وكما تضفي شرعية لهذا الإحتلال.

هذه الخطة قد أخذت في أساسها أمن إسرائيل ولم تأخذ بعين الإعتبار إمكانية تطبيقها. ففي هذا الإطار أبعدت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل فلسطين من كل هذه المراحل ففكرت وأعطت قراراتها عوضاً عنها.

هذه الخطة وكأنما هي لخطة سابقة لنتانياهو كانت بأشكال مختلفة تحت إسم « السلام الإقتصادي» وقام بإستيعابها. فهو يلمح بأن أساس مشاكل الفلسطينيين هي إقتصادية ويمكن لهؤلاء الفلسطينيين أن يتنازلوا عن قسم من مطالبهم السياسية مقابل تحسين ظروفهم الإقتصادية.

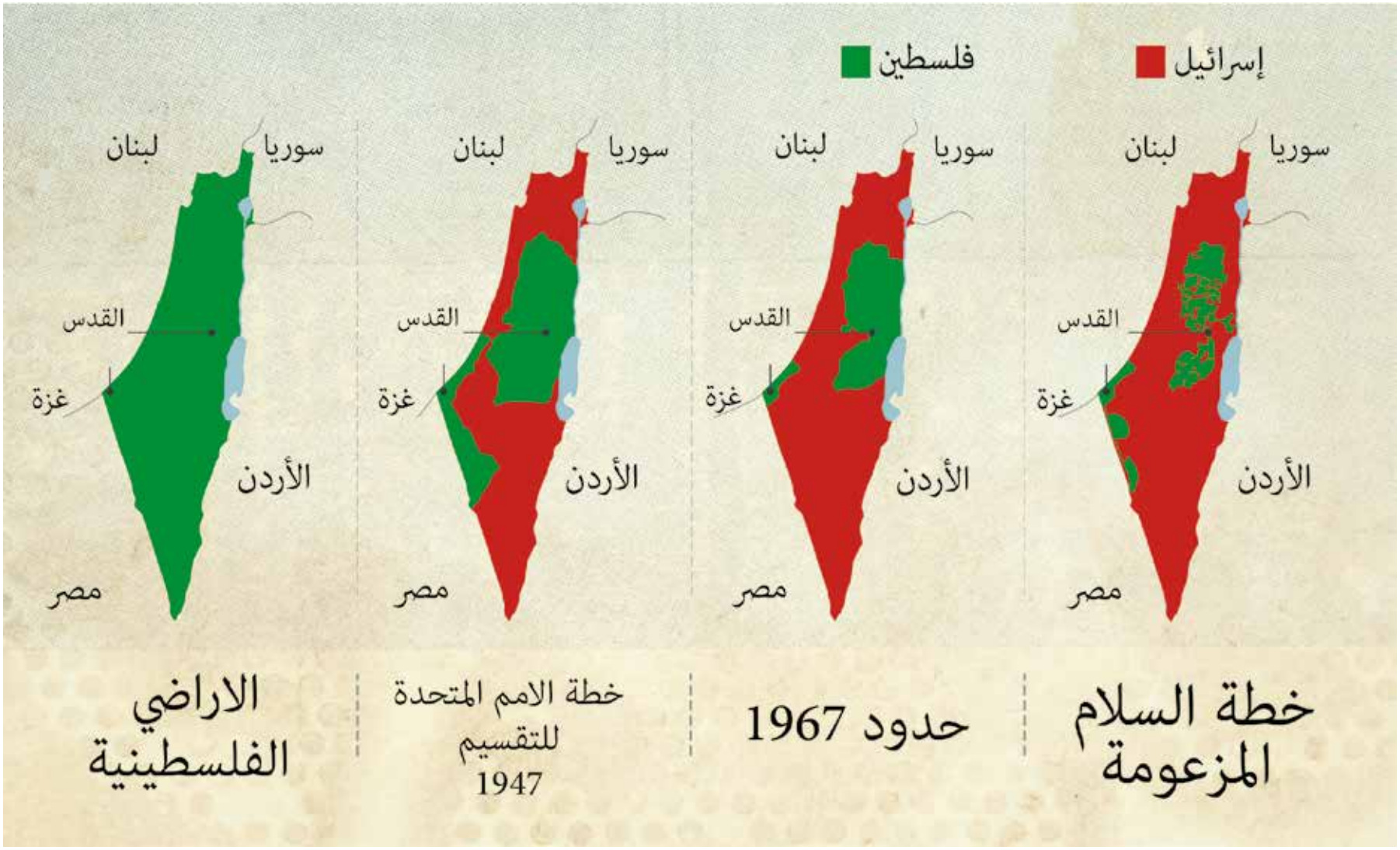
إسرائيل
فلسطين
سوريا
لبنان
القدس
غزة
الأردن
مصر
خطة السلام المزعومة
حدود 1967
خطة الامم المتحدة للتقسيم 1947
الاراضي الفلسطينية

يمكن تحليل محتوى ما يسمى بخطة السلام بشكل تفصيلي أكثر من خلال هذه العناوين:

التعديلات المتعلقة بالأرض

التعديلات الخاصة بالأراضي الفلسطينية والتي ترمي إليها الخطة هي مضمون إتجاه السياسات الإسرائيلية المتطرفة. حتى لو كان ما يسمى بخطة السلام تتنبأ بتأسيس الدولة الفلسطينية فهي تهدف إلى جعل الفلسطينيين من غير أراضي على المدى الطويل عن طريق توسيع المستوطنات الإسرائيلية.

إن هذه الخطة تأتي بتأسيس دولة فلسطين خلال أربعة سنوات يصعب خلالها إدارة هذه الدولة نتيجة حدودها المتمزقة. وعن طريق هذه الإستراتيجية سيتم الربط بين الأراضي المتبقية للفلسطينيين عن طريق الجسور والأنفاق. وسوف يكون وفق هذه الخطة سيطرة إسرائيل على الحدود الخارجية ونقاط الربط بين أجزاء هذه الدولة الجديدة.

بالرغم من قرارات الأمم المتحدة وقرارات أوسلو بخصوص القدس فإن هذه الخطة تنص بعدم تقسيم المدينة وجعلها كاملة تحت سيطرة إسرائيل. والولايات المتحدة الأمريكية

إستندت في هذا الشأن على قرارها لعام ١٩٩٥ حول سفارتها بالقدس. وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة الأمريكية إتخذت من قراراتها مستنداً لجعل القدس تحت سيطرة إسرائيل.

وهذه الخطة على (الأغلب) تقترح لأن تكون عاصمة الفلسطينيين في شرقي القوس المكون من كفر الغاب وشوفات الشرقية أو أبوديس. هذه المنطقة في الوقت الحاضر قد تم فصلها بالمعابر الأمنية ونقاط التفتيش عن البلد

القديمة (داخل أسوار القدس). المناطق التي تم ذكرها هي حتى تاريخياً تعتبر من المناطق الريفية لمدينة القدس.

خطة السلام المزعومة تقطع الإرتباط بين الأراضي التي سيتم منحها لفلسطين بينها وبين الأردن والبحر الأبيض المتوسط. كما وأن الخطة تلحق بوادي الأردن الذي يفصل بين الضفة الغربية والأردن لإسرائيل. وستكون جميع السواحل المطلة على البحر الأبيض المتوسط جميعها تحت سيطرة إسرائيل. وبمعنى آخر فإن الحصار المطبق على قطاع غزة منذ سنوات سيتوسع ليشمل جميع الأراضي التي يعيش فيها الفلسطينيون.

التعديلات الأمنية

إن النقاط المشار إليها في الخطة حول الترتيبات المتعلقة بالأراضي وكيفية تأمين الحماية لهذه الأراضي إنما هي نقاط تهدف إلى تشكيل المعمارية الأساسية في تأمين الأمن المطلق لإسرائيل. أما أمن الدولة الفلسطينية والشعب الفلسطيني فهو أمر باق كلياً لإنصاف وتطلعات إسرائيل.

الخطة تدعو إلى إتفاقية أمنية بين الدولة الإسرائيلية والقوات الأمنية للسلطة الفلسطينية (PASF). والإتفاقية الأمنية معتمدة على إحتمال أنه لا يمكن لإسرائيل أبداً أن تكون بآمان امام اللاعبين الفلسطينيين فهي تعطي لإسرائيل حرية المبادرة. وبهذه الطريقة يمكن لإسرائيل متى ما رغبت في

أن تضع الذرائع لتقوم بالتدخلات العسكرية أو الشرطية او الإستخباراتية.

وحسب الخطة فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بكل ما يلزم لتأمين أمن إسرائيل عند الحاجة دون الرجوع لأية دولة أو مؤسسة دولية. وبهذه الحال فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستعلق القوانين الدولية وستقوم بالتدخل لصالح إسرائيل.

ولم يتم الحديث في أي قسم من الخطة عن الدواعي الأمنية لفلسطين. فلا توجد أية عبارة تفيد عن من وكيف يحمي فلسطين من إسرائيل تلك فلسطين التي ُنزع عنها السلاح وُتركت حتى في مرحلة التأسيس تحت السيطرة الإسرائيلية. وكما هي الحال في الوقت الحاضر حيث الشرطة الداخلية موضوع البحث لدى فلسطين في حين تصبح إسرائيل اللاعب المطلق لتأمين الأمن.

إن خطة السلام المزعومة تضع شروطاً لإعطاء جميع زمام أمور تشكيل الدولة الفلسطينية لإسرائيل. ومن هذه الشروط أن تقبل القيادة الفلسطينية بشكل كامل بالحدود الجديدة لإسرائيل وكذلك نزع السلاح عن فلسطين وإخراج حماس من غزة والقبول بجميع أنواع الرقابة والتفتيش الأمني الإسرائيلي.

قضية اللاجئين الفلسطينيين

قضية اللاجئين بدأت في عام ١٩٦٧. حيث تم سلب حقوق الفلسطينيين بشكل دائمي منذ الإنتداب الإنكليزي وقرارات الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ومروراً بحروب ٤٨ و الـ ٦٧. إن حق الفلسطينيين بالعودة بعد تأسيس إسرائيل إلى أراضيهم المحتلة هو الشرط الأولي لمفاوضات الفلسطينيين حول السلام والذي يتمسكون به لفترة طويلة.

إضافة إلى ذلك لا تحتوي الخطة على اي نص عن حقوق ملايين الفلسطينيين الذين شردتهم إسرائيل, بل على العكس من ذلك يُفرض عليهم قبول هذه الإتفاقية والتنازل عن هذه الحقوق, فهي تنص على عدم السماح بعودة اي من هؤلاء اللاجئين الى ديارهم الواقعة تحت الإحتلال الإسرائيلي, وحتى اولئك الذين يرغبون في العودة الى فلسطين سيحتاجون الى موافقة من

إسرائيل. وهذا ما ينتهك القرار رقم ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٨.

الدولة الفلسطينية

الخطة لم ترسم خارطة طريق لأسس موضوعية بشأن الدولة الفلسطينية. فقد أعطت الخطة واجباً منزلياً للفلسطينيين حمَلتهم مسؤوليات على كاهلهم لا يمكن للفلسطينيين أن ينجزوا قسماً كبيراً منها. فتثبيت مدى شطارة الفلسطينيين قد ترك لإسرائيل.

مهما كانت الخطة تتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة فهي تفهم بأنها إستقلالية حبر على ورق. لأن تأسيس الدولة الفلسطينية قد ُربط ببعض الشروط.وفي أساسية هذه الشروط الإعتراف بالدولة اليهودية الإسرائيلية وإنكار جميع أوجه الإرهاب الإسرائيلي والسماح لإسرائيل بإستعمال جميع أوجه التطبيقات الأمنية لتأمين نفسها. وكما تشترط على الجانب الفلسطيني بتشكيل مؤسساته لتكون تحت الرقابة والسيطرة الإسرائيلية. فقط عندما تتحقق هذه الشروط فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستدعم تأسيس الدولة الفلسطينية. لذا فلا يمكن الحديث عن موضوع الإستقلال. لأنه حسب الخطة حتى إشتراك فلسطين بالمنظمات الدولية يتوجب الموافقة الإسرائيلية عليه مسبقاً.

التعديلات الدينية

أكبر المكتسبات التي حصلت عليها إسرائيل من جراء هذه الخطة هي تغير وضعية القدس الشرقية وترك السيطرة الكاملة على المدينة القديمة كلياً لإسرائيل. وكما أن القسم الأكبر من المدينة القديمة التي يعيش فيها أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني والتي فيها الأماكن المقدسة كالمسجد الأقصى سيكون تحت السيادة الإسرائيلية. إن الخطة تعني بالحفاظ على الوضعية وتفيد فقط بإستقبال المسلمين «القادمين بسلام» لزيارة المسجد الأقصى ولأجل الدعاء. هذه الحال، تضع عبادة المسلمين مرتبطة بالإذن الذي ستعطيه إسرائيل لهم.

وبتقييم هذه الخطة بشكل عام يُلاحظ أن ربط المساعدات المادية بقيمة ٢٨ مليار دولار بشرط تنازل الفلسطينيين عن إدعاءاتهم إنما يختزل هذه الخطة إلى خطة إقتصادية وهي تغض الطرف عن القرارات التي تم إتخاذها من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمؤسسات الدولية. خطة الإحتلال هذه، أحادية الطرف، محكومة بالفشل ولا يمكن تطبيقها.

٥- ردود الفعل الدولية على خطة السلام المزعومة

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
الأمم المتحدة	«ان الأمم المتحدة مصممة على دعم الفلسطينيين والإسرائيليين في حل النزاع على أساس قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقيات الثنائية ، وعلى أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ لتحقيق رؤى الدولتين - إسرائيل وفلسطين - لتعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمن داخل الحدود المعترف بها.»
منظمة التعاون الإسلامي	«نرفض تماما خطة السلام المزعومة لترامب. حيث تبرر الخطة بذريعة أمن إسرائيل ضم إسرائيل لجزء كبير من الأراضي الفلسطينية من خلال انتهاك المبادئ القانونية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة . القدس هي العاصمة الأبدية لفلسطين. ندعو الإدارة الأمريكية إلى الامتثال لمبادئ القانون الدولي من أجل سلام عادل ودائم وشامل»
الجامعة العربية	ان جامعة الدول العربية «ترفض صفقة القرن المعلنة عن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل « بفكرة أنها لا تلبي الحد الأدنى من حقوق ورغبات الشعب الفلسطيني. كما وافقت الدول العربية على أنه لا ينبغي لإسرائيل أن تنفذ هذه المبادرة بالقوة ، وقبلت «بان لا تتعاون مع الإدارة الأمريكية لتنفيذ هذه الخطة». كما أصرت الدول العربية على حل الدولتين الذي يتضمن قيام دولة فلسطينية على أساس الحدود قبل حرب عام ١٩٦٧ ، عندما إحتلت إسرائيل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية. كما دعت الدول العربية لأن تكون القدس الشرقية لتصبح عاصمة الدولة الفلسطينية المستقبلية.
الإتحاد الأوروبي	جوزيب بوريل ، الممثل الأعلى للعلاقات الخارجية والسياسات الأمنية في الاتحاد الأوروبي: «يواصل الاتحاد الأوروبي دعم حل الدولتين داخل حدود عام ١٩٦٧. المبادرة الأمريكية في ٢٨ يناير لا تمتثل للمعايير المتفق عليها دولياً. نحن قلقون بشكل خاص من تصريحات ضم بعض أجزاء من وادي الأردن والضفة الغربية « 2020/2/2

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
تركيا	رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان ان: «الخطة المعلنة لن تخدم السلام والحلول. هذه هي خطة لتجاهل حقوق الفلسطينيين ولإضفاء الشرعية على الغزو الإسرائيلي.» «فالقدس مكان مقدس لدى المسلمين. وخطة منح القدس لإسرائيل غير مقبولة على الإطلاق.» "لن تعترف ولن تقبل تركيا أبداً بخطة الولايات المتحدة للسلام في الشرق الأوسط حيث ُيهدف من خلال هذه الخطة ضم الأراضي الفلسطينية. القدس كما كانت منذ آلاف السنين كمفتاح للسلام العالمي هي بمثابة "الخط الأحمر" لتركيا. لا يمكن لتركيا أبداً أن تقبل بدولة قطاعة للطرق مثل إسرائيل التي تقتل الأبرياء في الشوارع. إن ترك القدس بالكامل في مخالب إسرائيل الدموية سيكون أعظم شر للبشرية جمعاء". وزارة الخارجية: «هذه الخطة هي خطة ضم تهدف إلى قتل حل الدولتين واغتصاب الأراضي الفلسطينية. لا يمكن شراء الشعب الفلسطيني وأراضيه بالمال. القدس هي خطنا الأحمر. لن نسمح بخطوات لتبرير الاحتلال والاضطهاد الإسرائيلي. سنكون دائما مع الشعب الفلسطيني الشقيق. سنواصل العمل من أجل فلسطين المستقلة في الأراضي الفلسطينية. لن ندعم أي خطة لن تقبلها فلسطين. لا يمكن للسلام أن يأتي إلى الشرق الأوسط دون إنهاء سياسات الاحتلال «. رئيس إدارة الإتصال فخر الدين ألطون: "أعتقد أن مصطلح خطة السلام في الشرق الأوسط أو اتفاقية القرن خاطئ تمامًا. بينما تقرأون محتوى الخطة ، ترون هذا بوضوح تام. في رأينا ، هذا يستحق أن يُطلق عليه خطة الاحتلال والتدمير أو خيانة القرن ". "بدلاً من التفاوض بين الجانبين ، هناك فرض أحادي الجانب هنا. اتضح أن الهدف الوحيد من الخطة هو إزالة أزمة قيادة نتنياهو. أولئك الذين يعدون الخطة يعرفون جيدًا أنه لا يمكن تنفيذها. كل أهدافهم هي توفير الوقت وتوسيع المناطق المحتلة في هذه الأثناء. هذا إعلان حرب ، وليس خطة سلام".

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
ألمانيا	أشار وزير الخارجية الألماني هايكو ماس بأن اقتراح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فيما يسمى بخطة السلام في الشرق الأوسط يثير تساؤلات. صرح ماس بأنه سيقوم بمراجعة هذا الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة ويفترض على جميع الشركاء أنهم سيفعلون ذلك.
فرنسا	وزارة الخارجية الفرنسية: «ترحب فرنسا بجهود الرئيس ترامب وسوف تدرس بعناية خطة السلام التي أعلنها.» «إن الحل على أساس الدولتين ضروري لضمان سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقًا للقانون الدولي والمعايير المقبولة دولياً.»
إنكلترا	الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية راب: "من الواضح أنه اقتراح جاد يعكس جهدًا ووقتًا طويلين. نحن نشجعهم (القادة) على تقييم هذه الخطط بطريقة حقيقية وعادلة وللتحقق مما إذا كانت يمكن أو أن لا تكون الخطوة الأولى للعودة إلى المفاوضات ".
روسيا	المتحدث الرسمي باسم الكرملين ديمتري بيسكوف: بعض بنود ما يسمى بخطة السلام في الشرق المعدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافق مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
كندا	وزير الخارجية الكندي فرانسوا فيليب شامباني: «لا تزال كندا ملتزمة بهدف ضمان سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط. ويشمل ذلك إقامة دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن وضمان أمن إسرائيل داخل حدودها «. «تدرك كندا الحاجة إلى تجديد الجهود بشكل عاجل للتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني ، وسوف تدرس بعناية تفاصيل مبادرة الولايات المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط.»

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
فلسطين	الرئيس الفلسطيني محمود عباس: «نقول لا لهذه الخطة ألف مرة». «بعد هذا الهراء الذي نسمعه اليوم ، نقول لا لاتفاق القرن ألف مرة. سيبقى الفلسطينيون ملتزمين بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة عاصمتها القدس الشرقية. لن نركع ونستسلم. سيقاوم الفلسطينيون هذه الخطة بطرق شعبية وسلمية. « رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية: «هذا الاتفاق ليس أكثر من خطة لإنهاء القضية الفلسطينية».
باكستان	وزارة الخارجية الباكستانية: «تواصل باكستان دعم المشكلة الفلسطينية للتوصل إلى حل عادل ودائم من خلال الحوار والمفاوضات التي ستمكن الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير». «نكرر دعوتنا لإقامة الدولة الفلسطينية السارية والمستقلة والمتصلة على أساس المعايير المقبولة دوليا وحدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف.»
قطر	أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني: "قطر مستعدة للسعي من أجل حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية تماشيا مع مبادرة السلام العربية والقرارات الدولية. نحن ندعم كفاح الشعب الفلسطيني."
الأردن	وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي: «نعتقد أن السبيل الوحيد لإقامة دولة فلسطينية مستقلة في عاصمة الشرق هو السعي إلى سلام حقيقي وعادل يقوم على القرارات الدولية ، بما في ذلك نهاية الاحتلال ، وحماية حقوق الشعب الفلسطيني ومصالح الأردن».

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
الامارات العربية المتحدة	يوسف العتيبي ، سفيردولة الإمارات العربية المتحدة في واشنطن: «تعتبر الخطة نقطة انطلاق مهمة للعودة إلى المفاوضات في الإطار الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة». «إن الطريقة الوحيدة لضمان حل دائم هي التوصل إلى اتفاق مع جميع الأطراف المعنية.» «تؤمن الإمارات العربية المتحدة بأن فلسطين وإسرائيليين يمكنهما تحقيق سلام دائم وتعايش حقيقي بدعم من المجتمع الدولي.»
إيران	وزير الخارجية ظريف: «ما يسمى بـ» رؤية السلام «هي مشروع حلم لمطور عقاري ، قد أفلس بوضوح. لكنه كابوس للمنطقة والعالم. وآمل أن تكون دعوة إلى الصحوة لجميع المسلمين الذين يلومون الشخص الخطأ «.
مصر	طلبت مصر من الفلسطينيين والإسرائيليين أن «يدرسوا الاقتراح بعناية». ووفقًا للبيان الصادر عن وزارة الشؤون الخارجية فإن الخطة هي الحل الذي يحدد «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني من خلال إقامة «دولة مستقلة وذات سيادة في الأرض الفلسطينية المحتلة». وانها بجانب الحل الذي يؤمن جميع الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
اليمن	وزير الخارجية محمد الحضرمي: «موقف اليمن ثابت وقوي وداعم ولن يتغير فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الغير قابلة للتحويل ، وفي أولها الحق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. «

الدول/ المنظمات الدولية	البيانات
المملكة العربية السعودية	وزارة الخارجية: "تقدرالجهود التي تبذلها إدارة الرئيس ترامب لوضع خطة سلام شاملة وتدعو أيضًا إلى بدء محادثات سلام مباشرة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي".
تونس	رئيس الجمهورية قيس سعيد: «ظلم القرن ... فلسطين ليست حديقة كرم لتكون موضوع اتفاق».
الكويت	وزارة الخارجية: «لا يمكن تحقيق حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية إلا باتباع الشروط التي حددها المجتمع الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة كدولة مستقلة وذات سيادة على حدودها مع عاصمتها القدس الشرقية في ٤ يونيو ١٩٦٧.»
الجزائر	رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون: "إنه" اتفاق كامل "في موقف البلدين القائم على رفض اتفاق القرن واحترام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، داخل حدود عام ١٩٦٧.
البحرين	في البيان الصادر عن وزارة الخارجية البحرينية ، تم الإشادة بالجهود التي بذلتها الولايات المتحدة الأمريكية لعملية السلام في المنطقة ، والخطة التي أعلنها ترمب سوف تسرع من هذه العملية. وقال البيان إن البحرين تنتظر بفارغ الصبر أن يقوم الطرفان بمراجعة الخطة وبدء محادثات مباشرة بين فلسطين وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة حتى يتسنى لهما التوصل إلى اتفاق يلبي فيما بعد مطالب الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني.

٦- الكلمة الأخيرة: نداء تركيا

تهدف خطة السلام المزعومة التي أعدتها إدارة ترامب من جانب واحد إلى نزع الأراضي من فلسطين من خلال تجاهل الإحتلال إسرائيلي الممنهج لفلسطين ، هذه الخطة التي تنافي القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي محكومة بالفشل ولا يمكن تطبيقها.

إن الخطة المذكورة التي تم إعدادها كواقع مفروض تنتهك حق السيادة للفلسطينيين فهي ليست خطة سلام بل خط إحتلال.
إن خطة السلام المزعومة هذه، إنما هي وسيلة لإضفاء الشرعية على سياسات الاحتلال الإسرائيلية، وكما تزيل طبيعة التعددية الدينية للقدس وتمهد الطريق للإبادة الجماعية الثقافية.
كما تلغي هذه الخطة حل القضية على أساس الدولتين والذي

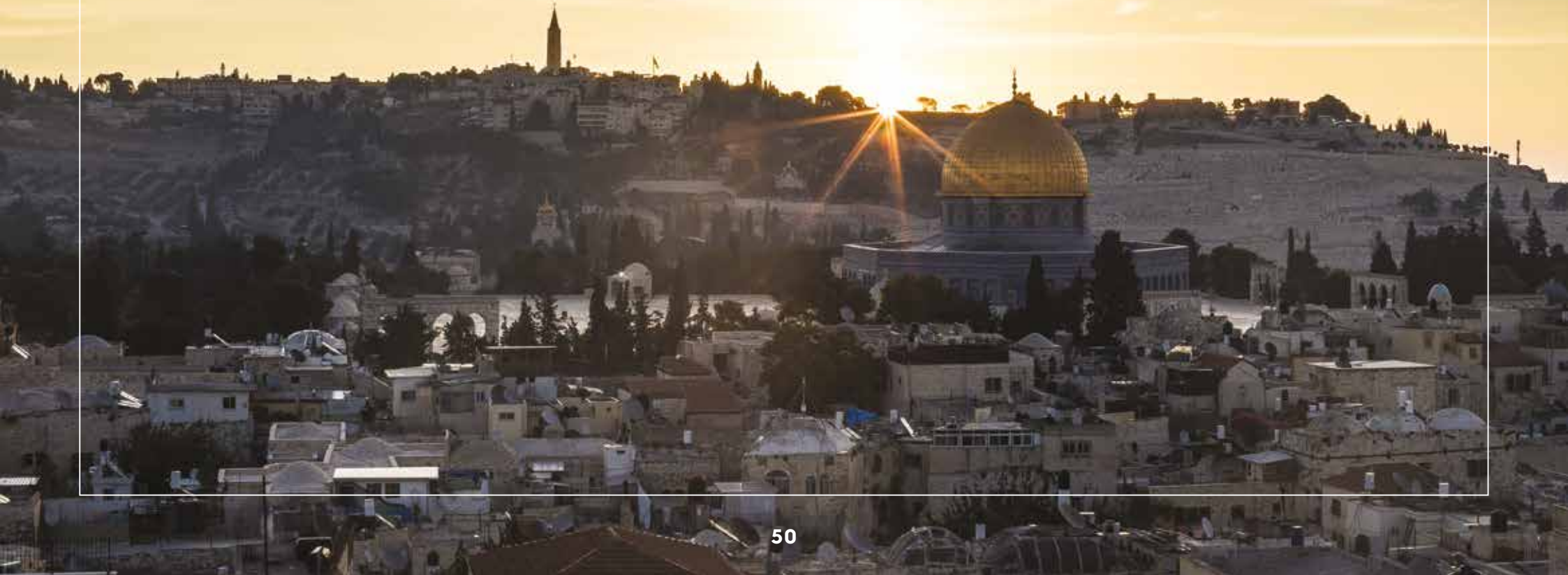

تبناه القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في هذا السياق فإن هذه الخطة تُعطل القانون الدولي والمعاهدات وتقلل من شأن المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة.

لا يمكن لخطة الاحتلال هذه أن تحقق السلام والازدهار لفلسطين والشرق الأوسط. إن محاولة تنفيذ مثل هكذا خطة على الرغم من الاعتراضات الفلسطينية سيعمق من الأزمات والصراعات في الشرق الأوسط. وإلى إزدياد التهديدات الإرهابية والهجرة غير النظامية بسبب عدم الاستقرار المتزايد في المنطقة. وهذا سيؤدي حتماً إلى بداية حركة كبيرة للاجئين باتجاه أوروبا وخلق بيئة أقل أمانًا.

إن تركيا تتعامل مع القضية الفلسطينية من مبدأ الحقوق والقوانين وأن الخطة الموجهة من أجل السلام الدائم والشامل في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عادل ولا ينكر فلسطين وبما يتناسب مع قرارات الأمم المتحدة ستكون خطة ممكنة التطبيق. تركيا التي تقف إلى جانب مفهوم حل القضية على أساس الدولتين يمكن أن ُيبنى على الأقل إذا تم الأخذ بهذه المبادئ الأساسية الأربعة التالية:

- العودة إلى حدود عام ١٩٦٧
- إمكانية منح حق العودة للفلسطينيين اللاجئين
- جعل القدس عاصمة لدولة فلسطين
- انسحاب المستوطنين اليهود من الأراضي الفلسطينية

وعلى هذا الأساس،

لا ينبغي السماح هذه المرة بسياسات الألم والاحتلال والإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني لعشرات العقود. فخطة السلام الحقيقة يجب أن تكون على مستوى الشرعية الدولية وفي إطار مراعاة الحقوق الفلسطينية.

لقد حان الوقت اليوم لأوروبا وللاتحاد الأوروبي لوضع جدول أعماله القائم على الدبلوماسية بقوة على الطاولة.حيث يتعين على أوروبا الآن تطوير سياسة صائبة أكثر تجاه الشرق الأوسط ومعالجة القضية الفلسطينية - الإسرائيلية في إطار هذه السياسة.

يجب على العالم بأسره اليوم الدفاع عن لقانون الدولي وأن يقف إلى جانب الفلسطينيين ضد الاحتلال وعدم القانون.لذا يجب أن يتحرك الضمير العالمي من أجل مستقبل الإنسانية والدبلوماسية.

واليوم، يجب على جميع الدول أن تُظهر بوضوح موقفها الحازم تجاه خطة احتلال الشرق الأوسط.

رئاسة الجمهورية التركية

رئاسة إدارة الاتصال